التقانـــة هل ادخلت في العمل المـصرفي العـراقـي ؟

بغية مواكبة القفزات الهائلة في تطور الصناعة المصرفية العالمية ، سعت الجهات القائمة على القطاع المصرفي العراقي ، وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي –ومنذ خمس سنوات - الى محاولة النهوض بهذا القطاع وبشكل جاد بعد أن تم عزله عن التطورات الكبيرة التي حصلت في الساحة المصرفية العالمية على مدار سنين طوال فسعى البنك المركزي العراقي الى اصلاح الواقع المصرفي الحكومي من خلال اعادة هيكلة ميزانيات المصارف الحكومية ووضعها على قواعد عمل صحيحة وتنافسية عبر مشروع طويل الأجل تشترك فيه وزارة المالية أيضا ،

محمد شريف أبو ميسم

هذا الأمر أشار اليه أكثر من مصدر مسؤول في البنك المركزي وفي أكثر من لقاء وهو ربما ينسحب على المصارف الأهلية أيضا ، فمشروع الانتقال بالصناعة المصرفية العراقية الى مايواكب التطور العولمي أشير الى انه يستند الى دراسات هادئة ومثمرة وهادفة أيضا بالاستناد الى القواعد الرقابية واللوائح التنظيمية المستمدة من قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقية ، والهدف هو تمكين المصارف بشكل عام من ولوج العولمة المالية وأدواتها المعقدة والتي تطورت خلال العقدين الأخيرين .. وفي هذا الشأن لمس المعنيون- وربما الجمهور أيضا - السعي المتواصل من قبل القائمين على الصناعة المصرفية العراقية في خطوات وآليات متعددة ربما يكون من أبرزها محاولات أدخال التقانة في العمل المصرفي .. فهل خطت المصارف خطوات جادة في هذا الاتجاه ؟ .. تشير بعض الاجراءات الى أن المصارف قد اتخذت عدة خطوات بغية تسخير المتوفر من هذه التقانة في انجاز اعمالها بما يحقق الدقة وسرعة الانجاز .. فقامم الكثير من هذه المصارف وتحديدا المصارف الحكومية بالتعاقد مع الشركة العامة للمنظومات –احدى شركات وزارة الصناعة –بغية نصب منظومات للانترنت باتجاه تطبيق نظام المدفوعات الآلي بالتنسيق مع البنك المركزي ، وتحقيق الاتصال مع مندوبياتها وفروعها .. بالاضافة الى عقود أخرى مع الشركة ذاتها أو مع شركات أخرى بغية الحصول على أجهزة حاسبات حديثة وملحقاتها لدعم عمل الفروع على منظومة الانترنت ..وتعمل المصارف حاليا وبتوجيه من البنك المركزي على ادخال نظام الصكوك الممغنطة باتجاه العمل بنظام المقاصة الألكترونية حيث تم تشكيل وحدة خاصة بتسوية المدفوعات في كل مصرف تحمل منظومتين مهمتين ، وهما : منظومة تصفية الحوالات عن طريق الانترنت RTGSأو ما يسمى بمنظومة التسويات الفورية ، وتهتم هذه المنظومة باجراء التسويات الآلية والفورية الاجمالية بين المصارف من خلال البنك المركزي العراقي ، ومنظومة غرفة المقاصة الآلية ACHالتي تهتم بتنفيذ جميع أعمال غرفة المقاصة .. حيث تقوم جميع المصارف بادخال غرفة المقاصة من خلال مواقعهم في مصارفهم .. الا ان هاتين المنظومتين وان حققت المصارف بعض من التقدم في مجال الاعداد للعمل بهما ، فانهما كما تشير التقارير المصرفية المنشورة على شبكة الانترنت ، لا يكفيان للعمل بنظام المدفوعات الآلي على اعتبار ان منظومة الاتصالات بين المصارف أو بينها وبين البنك المركزي تحتاج الى بنية تحتية في مجال الاتصال ، لربط جميع المصارف وفروعها الأعضاء في المشروع بمنظومة اتصالات متكاملة ، وان هذا المشروع يحتاج الى منظومة معالجة الصكوك آليا ACPالتي تهتم بمعالجة صكوك المقاصة آليا بين المصارف ومنظومة موزع الخدمات لآلات السحب الذاتي ATM/ SWITCوالمنظومة المصرفية CBSوتتولى هذه المنظومة تنفيذ جميع الأعمال والخدمات المصرفية وتقدم الخدمة من خلال مزود خدمة التطبيقات لجميع المصارف مع المنظومات الأخرى للمشروع آليا .. ومن الواضح ان الخطوات في هذا الاتجاه تحتاج الى وقت ليس بالقصير والى جهود مكثفة لتدريب الكوادر المصرفية للعمل بنظام المدفوعات الألكتروني الذي سيعيد الثقة في التعامل مع وسائل الدفع وتحديدا الصكوك التي فقدت (ونقصد بها الصكوك العادية) بعضاً من جاذبيتها في التعامل من قبل الجمهور كبديل للدفع النقدي بسبب ما يحيط بها من اشكاليات في حالات ارتداد الصك لعدم وجود رصيد قائم أو كاف يغطي قيمتها ، الأمر الذي يعوق سرعة التعاملات التجارية في زمن متسارع ويشكل ضغطا على السلطات القضائية ، فجاءت الصكوك الألكترونية (وهي احدى وسائل الدفع الألكترونية) لتكون أداة جديدة في التعاملات المصرفية ويؤكد الخبراء المصرفيون على ان الصك الألكتروني هو محل ثقة وضمان، وهو يمكن أن يحل محل النقود ويكون بديلا عنها ، ومن جانب التوصيف فان الصك الألكتروني لا يعدو ان يكون مغايرا في الشكل والتصميم عن الصك الاعتيادي سوى في وجود شريط ممغنط على يسار أسفل الصك يحتوي على مختصرات من مجموعة أرقام تمثل (رقم حساب الزبون ، والرمز المصرفي للفرع ، ورمز الادارة العامة للفرع ، وأرقام أخرى) .. هذه التقانة هي الأهم بالنسبة للتعاملات المصرفية العراقية في هذه المرحلة والأحدث في العمل المصرفي العالمي مع عدم التقليل من أهمية انواع التقنيات أو الخدمات الألكترونية الأخرى الممثلة بالصراف الآلي ، أو بطاقات الائتمان الألكترونية أو مايسمى بالبطاقة الذكية وجميع أنواع هذه التقنيات وما ملحق بها هي في واقع الأمر مطلب مهم وملح لتطوير الصناعة المصرفية العراقية ومواكبتها للصناعة المصرفية العالمية ، الاان ثمة سؤالاً مهماً يطرح في هذا الخصوص ومفاده (هل أخذ الجانب التشريعي في موضوع ادخال التقانة حقه في الدراسة والاعداد بغية تنظيم الأحكام والتشريعات الألكترونية بموازات الاعداد الهادىء لادخال التقانة ؟) فالتشريعات العراقية وكما هو معلوم لا تقر بغير المستند الورقي الأصلي فكيف الأمر والمقاصة الألكترونية (على سبيل المثال وليس الحصر) تعتمد صورة الصك عبر الحاسبة الألكترونية ؟ فمن المؤكد ان الأمر يحتاج لمشروع قانون للمعاملات الألكترونية ، لان مواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية لا تعني جلب التكنولوجيا وحسب انما لابد من أرضية قانونية تستوعب التعامل مع هذه التقانة وتستوعب حجم الانفتاح على العالم في الوقت نفسه الذي ينبغي فيه اعداد الكوادر المؤهلة فنيا وقانونيا للتعاطي مع المنظومة العالمية في الصناعة المصرفية .. ثم ان ادخال التقانة لا يعني أن يترك الأمر الى المصارف ذاتها دون وصاية أو حتى توجيه من البنك المركزي ، فكثير من المصارف الحكومية لا تملك الكوادر الفنية أو المؤهلة للخوض في تفاصيل ابرام عقود لأجهزة لم يشاهدها الموظف المكلف بابرام العقد ولو حتى في صورة فوتوغرافية ، فكيف والأمر متعلق بأجهزة وآلات تتباين في جودتها ضمن منتجات المنشأ الواحد أو حتى ضمن منتجات الشركة الواحدة؟ فاذا كان البنك المركزي ووزارة المالية يتبنيان مشروعا هادئاً للانتقال بحال المصارف والارتقاء به ، فمن المنطقي أن يوليا أهمية بالغة لهذا الأمر ، ولكن واقع الحال يشير الى غير ذلك في هذا الأمر تحديدا.

في الهم الاقتصادي

إلى أي مدى يستمر التدهور في البورصة؟

حسام الساموك

يحتفي القائمون على سوق الأوراق المالية بما يسمونه منجزا حين بدأ المستثمرون الأجانب يقتنون أسهم شركاتنا بأسعار دون حتى أقيامها الأسمية،أي بخسائر (تدمي القلب)،فيما تتندر صحف عالمية بما يجري بمثل هذه الصفقات من هدر أكبر مما يكون فظيعاً بثروة بلد يتسابق السماسرة والمضاربون برهنها لمصالح المرابين الذين يراقبون اللعبة من خارج الحدود ويجرون صفقات بيع وشراء يمتصون فيها رحيق خيراتنا على حساب تدهور أوشك ان لم نقل وصل حد الأنهيار،وما زلنا نناشد المعنيين بدءا من مجلسي الوزراء والنواب مرورا بالأجهزة الرقابية المختصة كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة وصولا الى دائرة المدعي العام بضرورات التنبه الى تلك اللعب الملتوية،لتبتز عموم المستثمرين لصالح الجهات المضاربة المحلية والأجنبية.

ان أبسط ما تعارف العالم عليه أن يقدم من فشل في مهمة ما على الأستقالة عسى أن (يتملص بلباقة)من مسؤوليات الأداء الملتوي،لكنّ جشع القائمين على سوقنا البائسة،أنهم لم يكتفوا لحدّ الآن مما جنوه،ليؤكدوا ضرورة اعتماد مبدأ المحاسبة وفق سياق(من أين لك هذا)،حينما غدت مواردهم مريبة المصدر،عصية على محاولات الأخفاء.

في ظل تلك الأجواء التي يبدو أنها شجعتهم على تواصل أدائهم الذي ترفضه وتتعارض معه كل ثوابت التداول في بورصات العالم أجمع،يتأهبون لمدّ العمل بنهج السوق المخالف بل المتقاطع مع الآليات السليمة المعتمدة منذ أول تجاذبات بورصات العالم قبل قرون عدة،بعزمهم على خوض (لعبة)انتخابات جديدة،تنطلق من كون الناخبين حصرا من الوسطاء لاغيرهم حين اعتمدوا(خرقا للقواعد كلها،هيئة عامة للسوق دون المستثمرين الذين يفترض-بصفتهم أصحاب الثروة التي يتداول السوق بمفرداتها- أن يكونوا عماد ادارة السوق أو ما يعرف بمجلس محافظي سوق الأوراق المالية.

من هذا المنطلق وبغض النظر عن انشغال الجهات المعنية المفرط باشكالات يرونها أكثر أهمية وأولوية،بات محتما على أي من المعنيين بالقرار والمحمّلين أمانة مسؤوليته،أن يلتفتوا بشيء من الجدية والحرص للساحة الأقتصادية المرعب أداؤها،ومن حلقاتها الصارخة التعاطي بصفقات وتداولات الأوراق المالية،وما لحق بها من تدهور-بل نصر على أنّه انهيار- مفجع ليصل الى أرقام أثارت تنندر المعنيين بالبورصات القائمة في بلدان الجوار،وكل المعنيين فعلا بتداولات الأسهم. فيما تعيش تداولات البورصة عندنا واحدة من أقسى مراحل تخلفها والتلاعب المريب بآلياتها.

من هذا المنطلق وبغض النظر عن انشغال الجهات المعنية المفرط باشكالات يرونها أكثر أهمية وأولوية ،بات محتما على أي من المعنيين بالقرار والمحمّلين أمانة مسؤوليته ،أن يلتفتوا بشيء من الجدية والحرص للساحة الأقتصادية المرعب أداؤها.

زيادة إنتاجية الكهرباء في كركوك ١٠٠ ميغا واط

بغداد / وكالات

قال الناطق الرسمي باسم وزارة الكهرباء، أن الملاكات الفنية تمكنت من رفع الطاقة الإنتاجية للكهرباء في محافظة كركوك بواقع ١٠٠ ميكا واط، وذلك في مساعيها لتحسين الكهرباء بالمنطقة الشمالية.

وأضاف عزيز سلطان الشمري أن "الملاكات الفنية في كهرباء الشمال تمكنت من زيادة الطاقة الإنتاجية لوحدة التوليد الغازية الكبيرة في محطة كركوك من ١٥٠ ميجا واط إلى ٢٥٠ ميجا واط عن طريق بعض الإجراءات الفنية."

وأضاف أن "هذه الوحدة هي الكبرى من أربع وحدات إنتاجية في محطة كركوك لتوليد الطاقة الكهربائية التي كانت تتراوح طاقتها الإنتاجية قبل تأهيل هذه الوحدة بحدود ٤٠٠ ميجا وأصبحت الآن بحدود ٥٠٠ ميجا واط."

اضاف الشمري إن "هذه الزيادة في إنتاج الطاقة ستسهم بالطبع في تقليل ساعات القطع في المنطقة الشمالية وبالأخص في كركوك بعد إضافة الزيادة إلى الشبكة الوطنية ".

وعن تضرر بعض أبراج نقل الطاقة جنوب العراق وغربه ، إضافة إلى أبراج نقل الطاقة التي تربط شبكة الجنوب و بغداد بسبب العواصف الأخيرة .قال " لاتزال الكوادر الهندسية تعمل على إعادة إصلاح الأبراج المتضررة وبعض الوحدات الإنتاجية " واشار إلى إن "العمل قد يستغرق وقتا بسبب الأوضاع الأمنية ومقدار الأضرار وما تتطلبه من جهود".

ولفت الشمري إلى إن " إنتاج الطاقة سيبدأ بالتحسن اعتبارا من منتصف الأسبوع المقبل لكون وزارة الكهرباء لديها خطط لزيادة الإنتاج من خلال إعادة بعض الوحدات الإنتاجية إلى العمل وإصلاح خطوط نقل الطاقة المتضرر بسبب الأعمال التخريبية أو العواصف أو المشاكل الفنية ". ورفض الشمري الإشارة بالأرقام إلى الزيادة المتوقعة في الإنتاج وكذلك الإنتاج الحالي للطاقة الكهربائية والمستوردة من بعض دول الجوار وعزا ذلك إلى "التذبذب المستمر في الإنتاج".

وفيما يتعلق بخط البصرة – عبادان الذي يقوم بنقل الطاقة من إيران، أكد أن "الخط متواصل في العمل وان الأنباء التي تحدثت عن توقف إيران عن تزويد العراق بالطاقة غير صحيحة وان الخط توقف لساعات لأسباب فنية."

أزمة غذاء أم أزمة غنى وفقر؟

لندن / وكالات

مع تكرار الدعوات من الهيئات الدولية لاتخاذ اجراءات طارئة لمواجهة ازمة غذاء محتملة في العالم، يتوقع ان يغير غالبية سكان الارض من عاداتهم الغذائية.

وبرغم ما يبدو من خطر مجاعة، الا ان كمية الغذاء التي تنتج وتحديدا المحاصيل الزراعية الغذائية، لم تشهد نقصا حادا بقدر ما ارتفعت الاسعار.

وضاعف من المشكلة ان تلك الاسعار العالية لا تعود على الفلاحين والمزارعين، وانما تذهب للشركات الكبرى والتجار العالميين في الحبوب والمحاصيل الزراعية.

وبرغم زيادة الطلب على الاغذية، من حبوب ولحوم، خاصة من اقتصادات سريعة النمو الا ان العرض ليس بالسوء الذي تصوره التصريحات الحالية.

فالى جانب الضغط على الموارد هناك ايضا مضاربات وسوء توزيع وممارسات احتكارية وانتهازية تسهم في دفع الامور الى ازمة.

الانفاق على الغذاء

بداية نشير الى ان الدول الفقيرة والنامية، حتى الزراعية منها، هي التي تعاني أكثر من أزمة الارتفاع الهائل في أسعار الغذاء في العالم على ما يبدو.

ذلك ان اهمية الغذاء في الانفاق الاجمالي للمستهلكين تتناسب عكسيا مع مستويات الدخل.

فعلى سبيل المثال يمثل الغذاء ٦٠ في المئة من سلة الاستهلاك للسكان في افريقيا جنوب الصحراء، فيما لا يمثل اكثر من ٣٠ في المئة في الصين و١٠ في المئة فقط في الولايات المتحدة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. اما اسباب الضغط على المعروض الغذائي في الاسواق العالمية فبعضها موسمي مثل الجفاف الذي ضرب المحصول الاسترالي من القمح وأدى الى تراجع محاصيل المغرب في الموسم الماضي على سبيل المثال، او الصقيع الذي اضر بالزراعة السورية والاردنية مثلا هذا الموسم.

وان كانت تلك الظروف المناخية تغيرت الى الافضل، وتحسن المحصول في معظم تلك المناطق التي تضررت من قبل. تغيرات المناخ

هناك شبه اجماع على ان اضطراب النمط المناخي التقليدي يعود الى اضرار البشر بالبيئة، وهو الضرر الذي تسببت في معظمه تاريخيا الدول الصناعية الغنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان.

ومما يزيد من كون الأزمة أزمة غنى وفقر ان الدول الصناعية، تريد الاستعاضة عن الوقود التقليدي بوقود حيوي من المنتجات الزراعية. وينعكس ذلك على المعروض من الغذاء، فدول اميركا اللاتينية مثلا مطلوب منها تحويل قدر كبير من الذرة والقمح الذي تنتجه الى ايثانول لتموين السيارات الاميركية والاوروبية بوقود رخيص.

وطبعا تجد تلك الدول الزراعية الجنوبية ان الوقود من الزراعة اربح لها من بيع الحبوب، دون إدراك لعواقب ذلك على تغذية مواطنيها والعالم.

أضف الى ذلك تدمير الغابات لحساب صناعات الأخشاب الكبيرة وتجريف الأراضي. وكل تلك التجاوزات على البيئية تأتي من العالم الصناعي الغني وشركاته الكبرى.

بوش: الاقتصاد الأمريكي ليس بالقوة التي نريدها

واشنطن / وكالات

قال الرئيس الأمريكي جورج بوش ان أحدث بيانات للوظائف تظهر أن اقتصاد الولايات المتحدة ليس بالقوة التي ينبغي ان يكون عليها.

وأضاف بوش في كلمة القاها بعد أن تفقد شركة للتكنولوجيا في سانت لويس "تلك إشارة إلى أن هذا الاقتصاد ليس بالقوة التي يريدها أحد منا." لكنه اضاف ان مجموعة من الحوافز الاقتصادية بدأ تطبيقها ستساعد الأمريكيين على التغلب على الزيادات في أسعار الطاقة والسلع الغذائية.

وأظهر تقرير حكومي في وقت سابق من يوم الجمعة أن أصحاب الاعمال في الولايات المتحدة خفضوا عدد الوظائف للشهر الرابع على التوالي في نيسان الماضي لكن تراجع الوظائف جاء أقل مما كان متوقعا.

كما أظهر التقرير تحسنا غير متوقع في معدل البطالة الشهر الماضي.

وقالت وزارة العمل ان عدد الوظائف انخفض ٢٠ ألفا في نيسان بينما كان متوسط توقعات الاقتصاديين في استطلاع لرويترز يشير إلى انخفاض قدره ٨٠ ألفا.

وأظهرت أحدث البيانات أن عدد الوظائف انخفض ٨١ ألفا في آذار و٨٣ ألفا في شباط و٧٦ ألفا في يناير كانون الثاني.

وانخفض معدل البطالة إلى خمسة في المئة الشهر الماضي من ٥,١ في المئة بينما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاعه إلى ٥,٢ في المئة.

وبرغم أن هذه البيانات جاءت أفضل من المتوقع فانها تمثل استمرارا لاتجاه التدهور في سوق العمل.

وهذه هي المرة الاولى التي تنخفض فيها الوظائف على مدى أربعة أشهر متتالية منذ عام ٢٠٠٣ عندما انخفضت طوال خمسة أشهر على التوالي.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١١٢٠	١١٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠